CC BY

College of Basic Education Research Journal

www.berj.mosuljournals.com

Ottoman Government of Istanbul and Revolution of the Twenties as Narrated in Ottoman Archive Documents (Document analysis and translation)

Muhammad Osmanli
PhD Researcher at Pamukkale University, Türkiye
Faculty of Humanities and Social Sciences, Department of History

Article Information

Article history:

Received: November 11.2024

Reviewer: January 16.2025

Accepted: January 16.2025

Key words: 1920 Revolution, Ottoman Empire, Iraq, Mosul, Ottoman Archives.

Correspondence:

Abstract

This paper attempts to uncover the last remaining Ottoman documents in archives of Turkish Presidency, about a revolutionary event in Iraq, later called *Revolution of 1920s*. As the Ottoman forces withdrew from Iraqi provinces after World War I and its many agreements, it was difficult to uncover a large number of these documents. However, researcher found a limited number of them, about nine , that can be used to tell narration of Ottoman archive documents about revolution of twenties accordingly, researcher will attempt to uncover contents of these documents and analyse them, hoping that it will be the first corner stone to uncover Turkish-Iraqi relations, identity formation of each party and their policy towards each other. shortly after the withdrawal of Ottoman forces from Ottoman provinces of Iraq. Bearing in mind that this will be the first step in understanding how Ottoman government of Istanbul received 1920s Revolution by trying to look at the last remaining Ottoman documents. So other steps will be to coordinate with other sources and researchers for future promising comparative studies within local archival sources in Ottoman provinces of Iraq. Emphasizing that these documents reveal something of revolutionary situation at that time, and it is not necessarily conducting a complete scan of whole documents.

ISSN: 1992 – 7452

حكومة إستانبول العثمانية وثورة العشرين في ظل سردية وثائق الأرشيف العثماني (تحليل وترجمة الوثائق)

محمد عثمانلي
باحث دكتوراة في جامعة باموكّاله/ تركيا
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية/ قسم التاريخ

مستخلص البحث

تسعى هذه الورقة المحاولة لكشف الرمق الأخير من الوثائق العثمانية في أرشيف رئاسة الجمهورية التركية، والمتبقية حول حدث ثوري في العراق، سُمّي فيما بعد بثورة العشرين. وإذ تنصرف القوات العثمانية عن ولايات العراق بعد أحداث الحرب العالمية الأولى واتفاقياتها العديدة، كان من الصعب الكشف عن عدد كبير من هذه الوثائق. لذلك وجد الباحث عدد محدود منها بلغ التسعة وثائق يُمكن الاستفادة منها في تقرير سردية وثائق الأرشيف العثماني عن ثورة العشرين. وعليه سيسير الباحث في محاولة الكشف عن محتويات هذه الوثائق وتقديم تحليل لها عسى أن يكون اللبنة الأولى في كشف العلاقات التركية العراقية، وتشكل هوية كلمن الطرفين وسياستهما تجاه بعضهما البعض، بُعيد انجلاء القوات العثمانية عن ولايات العراق العثمانية. مع تقرير أن هذه ستكون الخطوة الأولى في فهم كيف استقبلت حكومة إستانبول العثمانية ثورة العشرين من خلال محاولة النظر في الوثائق العثمانية الأخيرة المتبقية، بحيث تكون الخطوات الأخرى هي التنسيق مع مصادر أخرى وباحثين آخرين لدراسات مقارنة مستقبلية فاتحة ضمن المصادر الأرشيفية المحلية في ولايات العراق العثمانية. مع التأكيد على أنّ الوثائق تحت الدراسة تكشف شيئًا من الحالة الثورية آنذاك وليس شرطًا أنها تقوم بمسح كامل للوثائق.

الكلمات المفتاحية: ثورة العشرين، الدولة العثمانية، العراق، الموصل، الأرشيف العثماني.

المقدمة

١. إشكالية المصادر في زمن الثورة

تعد عملية البحث في المصادر الأولية، وأعني منها تلك التي دوّنت وقت الحدث، من أصعب العمليات البحثية؛ لكونها تعّرض الباحث لفخ الوقوع في النقصان[١] وعدم إتمام القراءة من كافّة جوانبها، كما وجود احتمالية اكتشاف المزيد منها مستقبلًا، وكذلك لا يمكن إغفال أنّ مثل هذا النوع من الوثائق قد يمرّ عليه فترة طويلة، كما هو الحال مع المصادر الأولية العثمانية التي مرّ عليها دهور طويلة، وبالتالي وجود احتمال آخر لفقدان ما دوّن في زمانه مما هو الأهم فالمهم في كثير من الحالات.

وفي حالة هذا البحث لدينا من هذه المصادر الأولية المتعلقة أهمّها على الإطلاق ألا وهي وثائق الأرشيف العثماني التابع لرئاسة الجمهورية التركية، لذلك فإن عملية التكشيف ستكون محصورة على هذا النوع من المصادر؛ لكونه المصدر الأكثر تعلقًا بالحكومة قبالة الحديث عن مصادر أوليّة أخرى كاليوميات والمذكّرات على سبيل المثال والتي تذهب لمستويات أكثر اجتماعية، ولكونها لا تحوي الذاتية الشخصية الفردية بقدر ما تحوي ذاتية ذات إطار عام متعلق بالحكومة.

وهي من أهم المشاكل المتعلقة بالمصادر الأرشيفية العثمانية التي واجهت الباحث، والتي تواجه سائر الباحثين الذين خاضوا تجربة الغوص بالأرشيف العثماني في الحقيقة. وهنا في هذا التمهيد، وقبل البدء في الحديث عن المتون والنصوص وتحليل محتوى الوثائق المختارة، ينبغي الحديث عن تلك المشاكل التي واجهت الباحث، حتى تكون عملية التحليل متموضعة في مكان سليم، ليتضّح أن أي نقص قد يواجه الباحث من مشاكل تلك المصادر الذاتية، أنّها ليست من مسؤولية الباحث، ليتم الانطلاق بعدها لإثبات فرضيات هذا البحث، بالطبع فإن نقد ما يقدّمه الباحث واقع في أولوية من يقرؤون المقال من المُحكّمين والمؤرخين فيما بعد، وهي مرحلة أخرى تختلف عن مرحلة المشاكل التي تظهر في البحث نتاج معضلات الأرشيف.

يمكن تلخيص مشاكل الأرشيف بشكل أساسي بالمشكلة الفنية المتعلقة بوثائق الأرشيف العثماني، فهي تتكون نتاج اشتغال مجموعة من موظفي الأرشيف على عملية أرشفة وعنونة كل وثيقة بملخص لها؛ من أجل الحصول عليها عبر محرّك البحث، وهذه العملية هي معقّدة في الحقيقة وتمر بعدة مراحل، ولا يمكن ضمان أن القائمين عليها هم مؤرخين –بالمعنى الحقيقي للمؤرخ الأكاديمي– متخصصي بالمناطق الخاصّة ووسومات الوثيقة بقدر ما إنّهم مجرد باحثين وموظفين في هذا العمل بشكل أكبر، بحيث إنّهم لا يضعون ملخصًا كافٍ لكل وثيقة، ولا يستطيعون ذلك للعدد الهائل من أوراق الأرشيف بالطبع. وقد لا يختارون الكلمات المفتاحية المناسبة الموجودة في كل ورقة[٢]، ثم إنّهم ينقلونها من الحرف العربي إلى الحرف اللاتيني، وهنا يكتنف العملية إشكالية أخرى، فبالإضافة إلى احتمالية عدم اختيار الكلمات المناسبة

المدونة في الوثيقة لتُكوّن منها ملخصًا يساعد الباحثين في استخراجها، فإن هذا الملخص يدوّن بحرف غير الحرف الذي وجدت عليه الوثيقة، وهنا يجب على كل باحث أن يدون العديد من الكلمات واحتمالاتها وفق النطق الحديث، غير أنّه يجب أن يكون حذرًا في اختيار العديد من الكلمات المفتاحية لاستخراج الوثيقة، مع العلم أنّه يمكن حصر البحث ضمن سنوات محددة ضمن ثلاثة تواريخ، الميلادي والرومي والهجري، وتلك مشكلة فنية ثالثة، يجب على الباحث أن يصبر باختيار الحصر الزمني ضمن هذه التواريخ عمومًا؛ من أجل الحصول على النتائج الأدق والأقرب للبحث المراد.

ومن أجل مواجهة هذه المشكلة الأساسية، والتقليل من أثرها، والحصول على أكثر نسب دقّة من معلوماتها، قام الباحث بوضع أكبر كم من الكلمات في محرّك البحث، كعلاج للمشكلة الفنية المتعلقة بالأرشيف العثماني، كأسماء الأماكن والأعلام وسائر الكلمات التي من الممكن تواجدها في الفترة تحت البحث، واستُخرجتْ كافة الوثائق التي نتجت عن هذا.

هكذا يمكن الحصول على أكبر قدر من المعلومات الأرشيفية بغية تقييم حالة القضية تحت البحث، أي النظر في صدى وخبر ثورة عام ١٩٢٠ التي تأججت في العراق، والقيام بالتحليل المناسب للمعطيات بين الأيد. غير ذلك تبقى المعضلة التاريخية في التفاصيل المنقوصة، والتي قد ننتظر لها أزمنة طويلة أخرى حتى تتبين بشكل أوضح، لتغيّر أو تدعّم نتائج هذا البحث، لهذا الحادث الجلل، ثورة العشرين، الذي بقي مسموعًا ليومنا هذا.

لم تُحدّد الوثائق الأرشيفية ضمن فترة محددة، فكان استخراجها بحسب الموضوع وكلمات البحث الأرشيفية المفتاحية ضمن فترة أكثر اتّساعًا من عام ١٩٢٠ فقط، بحيث تعطينا منظورًا عامًّا يكشف عن محتوى الوثائق محلّ الكشف، والمتضمّنة مع طبيعة الإجابة عن فروض الدراسة الأساسية، والتي كانت ضمن عام ١٩٢٠ بطبيعة الحال، سوى وثيقة واحدة في عام ١٩١٩ لها أهمية مميّزة يُتحدّث عنها لدى الوصول إليها.

٢. الخلفية التاريخية: البعد التأثيري بين الحالتين التركية والعراقية وعلاقة ذلك بالأرشيف

انطلقت ثورة العشرين في شهر آيار / مايو عام ١٩٢٠، ونسبت لهذا العام كما هو معلوم، ولا شك أنّ هذه الثورة تأثرت بالمحيط الملتهب آنذاك[٣]، ولكن موضوع هذا البحث هو الخوض في خبر وصدى هذا الحدث الجلل في ذلك المحيط، وعلى الخصوص ضمن بيئة الأناضول، المتبقية بعد انسحاب القوات العثمانية نحوها، وتحوّل هذه البيئة، إلى نوع من الاستقطاب بين القوميين الأتراك وحكومة إستانبول، وفي هذه الفترة بالذات، في عام ١٩٢٠ كان قد انحصر، منذ منتهى الحرب العالمية الأولى في ١٩١٧، النفوذ المؤسسيّ للدولة العثمانية في العراق، بحيث انشغلت الحكومة بتبعات هدنة موندروس عام ١٩١٨، التي

أوقعت حكومة إستانبول تحت الظرف الشديد للاحتلال، وأنها لم توقع بعدُ معاهدة لوزان، كما أن مؤتمر الصلح في باريس عام ١٩١٩ جاء ليستكمل عملية تقسيم الكعكة، وكانت بعد ذلك قد وُقعت اتفاقية سيفر في آب/ أغسطس ١٩٢٠، دون تطبيق شروطها مما جعل الحال أكثر اضطرابًا للحكومة العثمانية؛ عندها كان النفوذ البريطاني متوغّلًا بدل النفوذ العثماني في العراق، ولم يبقَ للعثمانيين في العراق أي ممثلية بيروقراطية أو مؤسسات للدولة، مما يؤدي إلى الفقر المدقع في الوثائق التي تعتمد بالدرجة الأولى على تدوينها، ورغم عدم وجود هذه الممثليات السياسية العثمانية، لتوثيق ما يحدث في العراق، إلا أنّ هنالك وثائق ذات أهمية تكمن في الكشف عن إرهاصات الثورة قبيل بروزها في شهر آيار/ مايو عام ١٩٢٠، لذلك من الصعوبة بمكان تواجد أي ورود غزير في الأرشيف العثماني يوثّق أحداث الثورة في العراق بشكل دقيق منذ الإعلان البارز عنها وحتى منتهى عام ١٩٢٠.

هنا قمت بترتيب ما توفّر من وثائق أرشيفية مصنّفة بحسب الموضوع، وبسبب عدم وجود كثافة في الأوراق الأرشيفية ضمن ذلك العام، كان موضوع أوراق الأرشيف حول المقدمات التي أشعلت الثورة، والظروف المُهيّئة لها، لذلك كان هذا الدور الأبرز لوثائق الأرشيف، وقد تكون هذه الأوراق هي الوثائق التي تؤرّخ لبداية الثورة في حقيقة الأمر.

على الطرف الآخر في عام ١٩١٩ كانت الأناضول تتعرض لهجمات متعددة من قبل القوات البريطانية والفرنسية، والقوات الفرعية المدعومة من قبلها، من أقصى الأناضول إلى أقصاه، وفي هذا العام حصلت مؤتمريّ أرضروم (٢٣ تمّوز/ يوليو ١٩١٩) وسيواس(٤ أيلول/ سبتمبر ١٩١٩)[٤] الداعمة للحركة الكمالية، وكذلك تم انتخاب مصطفى كمال للهيئة التمثيلية، ليصبح بعدها بشكل رسميّ داخلًا في "الوظيفة الرسمية باسم الأمة"، من أجل التفرّغ لحماية الحدود المتآكلة للدولة العثمانية، أي أن مسألة استقلال شعب آخر في الأرجاء، قد تكون في أولويات تالية لهدفه الرئيس، وقد تكون مجرد رافد لبروباغاندنا التحرير والاستقلال لا أكثر بالنسبة له أو حتى موضة ثورية عابرة.

بعد ذلك في مقتبل العام الجديد، أي في عام الثورة، ٢٨ كانون ثاني/ يناير ١٩٢٠، يتم إعلان الميثاق الوطني، ليتم وضع أول بذرة للدولة الحديثة، وفي نيسان من ذات العام يتم افتتاح مجلس النوّاب من قبل مصطفى كمال في أنقرة، ليصبح صاحب العملين السياسي والعسكري، كممثل لجبهات الأناضول.

وفي هذا العام نلاحظ انشغال قادة حرب الاستقلال في دفع قوات الحلفاء عن حدود الأناضول، وفي ذات شهر تفجّر ثورة العشرين، ٢٤ آيار/ مايو، يتم إصدار قرار إعدام مصطفى كمال من قبل ديوان الحرب التابع لحكومة إستانبول ويصادق عليه السلطان حينها، وليس انتهاءً بتوقيع معاهدة سيفر في آب/ أغسطس، كما هو مذكور أعلاه، مع شهر بدء خمود ثورة العشرين، في تشرين الأول/ أكتوبر. ويُستكمل في هذا العام

وضمن الأعوام التي تليه عمليات حرب الاستقلال التركية، حتى توقيع معاهدة لوزان في عام ١٩٢٣. أي أن الأناضول لم تهدأ بعد وكانت أحداث ثورة العشرين قد انتهت حينها، وهذا يعطينا منحى مهم، وخلفية حول وضع الأناضول الصخب إبّان حصول تلك الثورة في زمانها الحرج.

وفيما يلي مباحث الدراسة التي سيتم فيها المسير للوصول إلى الإجابة عن تساؤلاتها، من خلال المراحل التالية؛ الأولى، ترتيب الوثائق الأرشيفية عبر تصنيفها، وعنونة تلك التصانيف وتلخيص محتواها، والثانية بعرض وترجمة محتوى الوثائق، وتكوين النظرة العامّة لتلك التصانيف المخلصّة، بتكوين النصّ العام لموضوع الدراسة، وأخيرًا الوصول إلى تحليل ونقد هذا النص بإخراج السردية التي تحويها تلك الوثائق، والوصول إلى بيان فرضيات الدراسة ومناقشتها.

المبحث الأول: المصادر: وثائق الأرشيف العثمانية

المطلب الأول: تصنيف الوثائق

المطلب الثاني: نظرة عامّة على محتوى الوثائق

المبحث الثاني: إرهاصات الثورة في ظل سردية وثائق الأرشيف العثماني: عرض وترجمة

المبحث الثالث: نحو تقييم عام ورسم التصوّر التركي لثورة العشرين في المنطقة

المطلب الأول: تكوين الوعي بالثورة في الذاكرة العراقية

المطلب الثاني: العلاقات التركية – العراقية الناشئة

الخاتمة

المبحث الأول: المصادر: وثائق الأرشيف العثمانية

المطلب الأول: تصنيف الوثائق

نتاج اختصاص وثائق الأرشيف الرسمية وتعلقها بالسيرورة البيروقراطية والدبلوماسية عمومًا، فلا يمكن تواجد ما يتعلق بالثورة في قلب أحداثها الاجتماعية حصرًا، بحيث ما عاد ثمّة مُمثلية رسمية للدولة في العراق آنذاك، فكان معيار البحث في الأرشيف هو في تلك الأسباب المهيّئة للثورة. لذلك فإن الوثائق الأرشيفية تتكون من الأوراق التي تبيّن اهتمام الحكومة العثمانية بتلك المسألة، ولكن بالطبع ليس عن قرب.

وفي هذا السياق يمكن الحديث عن تصنيف الوثائق لتسهيل النظر فيها، كان التصنيف الموضوعي هو الأنسب في عملية التعامل مع وثائق الأرشيف، كون وثائق الأرشيف صادرة عن جهة واحدة، وهي حكومة إستانبول، فيتم عندها تقسيم محتواها بناء على محتويات الأوراق.

١. وثائق الأرشيف:

ضمن عملية البحث الأرشيفية مسبوقة الذكر أعلاه، تم الحصول على مجموعة من الوثائق، ولغاية سهولة التعامل معها تمّ تصنيفها بحسب الموضوع الأعمّ الذي اشتركت في احتوائه وثيقة/مجموعة من الوثائق، مع التأكيد على أن هذا التصنيف مرتبط الأحداث داخل مواضيع كل من الوثائق جملة، فيمكن لنقطة أن ترتبط بالثانية بين وثيقتين من تصنيفين مختلفين، وليس الفصل إلا لغاية التعامل مع الوثائق؛ وأدناه بيان معيار التصنيف، وبيان الترابط بين مواضيع الوثائق.

كانت أغلب الوثائق تتحدث عن مراقبة ما للنداءات من الأهالي، ومناوشاتهم مع القوات الإنكليزية من خلال إظهار غنائمهم منها، والقتلى من قوات الإنكليز بعد مطاحنات تجري في مناطق من العراق، وهذه المراقبات من الدولة بطبيعة الحال، وكذا الرسائل من مختلف الجهات: قبائل وزعماء إلى غير ذلك، كلها كانت تصل الحكومة العثمانية عن طريق ولاياتها الشرقية، عن طريق مخابرات الأهالي للمسؤولين في الجانب التركي، وإرسال هؤلاء المسؤولين تلك الأخبار ملخّصة بشكل مشفّر عن طريق شبكة التلغراف للعاصمة إستانبول، وغالبها وصل قبيل اشتداد وطيس النزاع بين القوميين الأتراك وإستانبول، لذلك فإنّها كانت تصل بالفعل إلى الحكومة العثمانية دونما انقطاع.

يتضح كذلك من هذه الوثائق وجود حديث عن اعتداءات البريطانيين في المناطق العراقية، وهذا أيضًا هو شكل من أشكال ولوج العراق في فوضى وبلبلة ضد الحاكم السياسي البريطاني، ويدلّ بالفعل على ورود صداه للحكومة العثمانية.

من هنا ارتأى الباحث إعادة طرح الوثائق ضمن تصنيف "المحتوى العام الجامع لمجموعة من الوثائق"؛ أي أن هنالك وصفًا عامًا في كل وثيقة يجمعها بمثلها من الوثائق يجعلها تقع تحت عنوان موحّد، فمثلًا يمكن الحديث عن هذه الحالات ابتداءً من «**النداءات من الأهالي**» والتي حصلت بحسب الوثائق بعد «**اعتداءات الإنكليز**» عليهم، وبعد مناوشات أدّت إلى «**الاشتباك مع قوات الإنكليز**» جرت معهم.

فالمعيار هو مدلول الوثيقة الكلّي، والذي يتم الكشف عنه من خلال النظر في نص الوثيقة الواحدة، وتحديد العنوان الخاص بها. بينما يكون الربط بين هذه العناوين (المدلولات) هو في محاولة تركيب شتات مدلول كل مجموعة، أي الوصول للتصنيف المختار، والذي سيتم بيان محتواه بشكل مفصّل في المطلب الثاني من هذا المبحث.

ويجدر ذكر أن كل الوثائق، وحاصلها تسعة، التي تم العثور عليها، ضمن عملية البحث في عام ١٩٢٠ قد تركّزت في الشهرين الاولين من هذا العام، أي يناير وفبراير، وهذا طبيعي بعد علمنا بورودها أصلًا عن طريق الولايات الشرقية لحكومة إستانبول، والتي خفّت سيطرة الحكومة عليها مع ازدياد سطوة

الكماليين على أنحائها في الشهور المتقدّمة من هذا العام، وثمّ وثيقة مؤرخة في شهر تشرين أول/ أكتوبر عام ١٩١٩.

المطلب الثاني: نظرة عامّة على محتوى الوثائق

في هذا المطلب، وقبل الانتقال إلى عرض النماذج المختارة من الوثائق في المبحث الثاني، سيقوم الباحث بطرح مجاميع التصانيف المذكورة في المطلب الأول، من خلال بيان المحتوى العام لها، وذلك تمهيدًا للانتقال إلى الخطوة التالية.

١. النداءات من الأهالي

وهي مجموعة من الرسائل جاءت من مصادر مختلفة على مستوى القيادات والقبائل، مرسلة إلى الأناضول، كانت بالغالب تأتي بعد انتصار محليّ ما، يُنتج فراغًا ما في السلطة، ويريد مرسلها أن تكون الحكومة العثمانية مالئة لهذا الفراغ، أو أنّها تطلب المدد والدعم، وهنا تم إيجاد ستة وثائق، احتوت على المناطق التي شكّلت أحد أبرز بذور ثورة العشرين –من منظور وثائق الأرشيف المعثور عليها– وجلّها في الشمال العراقي، كذا احتوت أسماء شخصيات بارزة شاركت في الثورة مثل الشيخ ميرزا محمد تقي الشيرازي ومنصور الضاري.

٢. اعتداءات البريطانيين

يمثّل هذا البند ممارسات القوّات البريطانية الاستفزازية التي تلقي الضوء على طبيعة إدارة الحاكم البريطاني للعراق وتثبّت دوره الأساسي بطغيان الظلم الذي أدّى إلى تفجّر ثورة العشرين، وتم العثور هنا على وثيقة واردة نحو ولاية ديار بكر وفيها وصف أفعال القوّات البريطانية في المدن التي حصل فيها النزاع، وزمن وقوع الحادثة في هذه الوثيقة لم يكن بعيدًا كثيرًا عن عام ١٩٢٠، اختارها الباحث مؤرخة بـ ٢٠ تشرين اول/ أكتوبر ١٩١٩، لكونها تصف المشهد بشكل واضح مقارنة بالوثائق اللاحقة لها بالزمن.

٣. الاشتباك مع قوات بريطانيا

يشير هذا العنوان إلى العدّة والعتاد المغتنمة من قبل أهالي العراق، وعدد القتلى من الجنود البريطانيين على إثر اشتباكاتهم مع القبائل في المناطق المختلفة، وهنا كانت وثيقتان الأولى من ولاية ديار بكر والثانية من ولاية بتليس.

المبحث الثاني: إرهاصات الثورة في ظل سردية وثائق الأرشيف العثماني: عرض وترجمة

كما سبق ذكره بأن الوثائق لا يمكن أن يكون مصدرها من العراق لكون الحكومة العثمانية لا تحوي سجلات آنذاك بعد الهزيمة في الحرب العالمية الأولى، ولكن مصدر هذه الوثائق هو الولايات الشرقية في الأناضول، تلك الولايات الأقرب للحدود العراقية، والتي لم يكن قد احتدم فيها الصراع بين قوات الكماليين

والسلطان، بحيث بقي فيها نوع من المؤسساتية العثمانية، قلّت في الأشهر المقبلة لبدء ولوج العراقيين في معترك ثورة العشرين، ويمكن أن يُستقى منها أي معلومات مهمّة واردة تتعلق بثورة العشرين، سواء بمقدّماتها أو بمجريات أحداثها، وتاليًا التصنيف الذي تم اعتماده للوثائق، وتحت كل بند منه ترجمة وبيان محتوى مجموعة من الوثائق المتعلقة به.

١. النداءات من الأهالي

الوثيقة رقم (٥)[٥] والمهمّة للغاية هي صورة لشيفرة واصلة لأركان الحرب العامة عن طريق قيادة الجيش الثالث عشر، والمؤرخة في ١٣ شباط/ فبراير 1920 تبيّن أنّ «رئيس عشائر نواحي بغداد والفلوجة منصور أفندي حفيد الشيخ الضاري قد جاء من بغداد نحو ماردين، ومعه خطاب مكتوب من الميرزا محمد تقي الشيرازي إلى مصطفى كمال باشا. وفي هذا المكتوب يبين أن أهل العراق يريدون الحياة والوفاة تحت ظل الراية العثمانية، وأنّه آن أوان إخراج الأعداء من العراق؛ ومن أجل تأمين هذا الأمر يرجى إرسال عشرة أشخاص من العارفين بالعربية نحو بغداد ومعهم مجموعة من الخطابات، بحيث أنّهم سيجلسون بعد وصولهم لبغداد مع الزعامات، وستكون كلمة السر لدى التواصل بيهم هي كلمة (التعاضد)، كما نلفت انتباهكم إلى كون الشيخ ميرزا يُعرّف على أنّ له مكانة محترمة ومرموقة لدى كل من شيعة العراق وإيران».

تمّ التأكيد على هذه الوثيقة غير الموقعّة من الجهة المرسلة إليها بوثيقة أخرى تحت رقم (٤)[٦]، كانت موقّعة من وزير الحربية بحيث وصلت بتاريخ ٢٦ فبراير، فيها وصف مختصر لمحتوى الوثيقة السالفة.

في الوثيقة رقم (٢)[٧] وارد لوزارة الداخلية من ولاية "وان" بتاريخ ٢٦ كانون ثاني/ يناير ١٩٢٠ ومروّسة بأنها "مهمّة للغاية" تقول: «وردت معلومات من مصادر مختلفة تؤكد انسحاب البريطانيين من الموصل بشكل كامل، وكما يُفهم فإنّه أثناء انسحابهم من الموصل قاموا بتخلية أقضية العمادية وزاخو وزيبار وتركوا إدارتها للزعماء المحليين، وأن هؤلاء الزعماء يبغون عودة الإدارة العثمانية وإعادة إرسال الموظفّين العثمانيين؛ لذلك ومن أجل التأكد من هذا الأمر عن قرب، يجب إرسال موظف إلى هذه المناطق ليبحث فرصة الاستفادة من هذا الوضع..» بحيث تستكمل الوثيقة أنّها واردة من الولاية المذكورة عبر التلغراف وأن من له العناية والأمر بإصدار الفرمان المخصوص بذلك وهي موقّعة كذلك من وزير الداخلية.

الوثيقة رقم (٣)[٨] على ذات النمط في الوثيقة السابقة، فهي من واردات ولاية وان، وهي تقرر انسحاب البريطانيين من الموصل، وتناقش بخصوص إرسال موظّف عثماني من أجل النظر في الأحوال

هنالك، وإجابة الأهالي في ملئ الفراغ في السلطة الناجم عن هذا الانسحاب ولكنها مؤرخة في ٨ شباط/ فبراير ١٩٢٠.

الوثيقة رقم (١)[٩] بتاريخ ٢٨ كانون ثاني/ يناير ١٩٢٠ هي تحوم حول ذات المضمون تحت هذا الإطار، إلا أنّها وردت من متصرفية ماردين، وفيها شرح أكثر من وجهة نظر الدولة فهي تقول: «بعد إخلاء الإنكليز لواء دير الزور ومعه أقضية عمادية، عقرة، دهوك وزيبار، قامت الزعامات المحلية ومن وراءهم الأهالي بطلب إعادة إدارة الحكومة العثمانية ووجودها، مع العلم بأنّه إشعار وارد من متصرفية ماردين فيه إفادات وردت عبر والي ديار بكر بنسخة مأخوذة منه مقدّمة لحضرة صاحب رئيس الحكومة الجامعة بالاستفادة من انسحابات الإنكليز من هذه المناطق ومحيطها وحول إرادة ومراجعات وطلبات الأهالي تلك؛ لإدامة السيادة العثمانية وما يؤدي إلى تأمين سائر الأسباب المناسبة لذلك، فإنّه بالنظر إلى وضع الدولة السياسي الحاضر، ومن أجل تحديد ما إذا كنّا نستطيع إسعاف الوضع أم لا، فإننا نترك هذا الأمر تحت مراجعة ونظر مجلس الوكلاء...» ليستكمل بعدها في نقل مثل هذا الأمر لسائر بيرقراطية الدولة وهي كذلك موقّعة من وزير الداخلية.

في الوثيقة رقم (٦)[١٠] هي مختلفة في نوعها، ولكنها جامعة لسائر المحتويات السابقة، وهذه الوثيقة هي عبارة عن "مضبطة خاصة بالمناقشات المتعلقة بمجلس الوكلاء"، وهي عادة على قسمين، القسم الأول يحوي "ملخص موضوع النقاش"، والثاني "القرار المتّخذ بهذا الشأن"، فكانت الوثيقة تحوي في قسمها الأول انسحابات البريطانيين من المناطق المذكورة أعلاه وحول طلبات الزعامات المحلية [وعلى وجه الخصوص ذلك التلغراف الوارد من ولاية وان]، وفي القسم الثاني قرار هذا المجلس والذي هو كما في الوثيقة السابقة بإحالة الأمر إلى الجهات والوزارات المعنية في الدولة وحول التأكد واستكناه الحال في تلك المناطق المذكورة للنظر إذا ما كان مناسبًا لأرسال أي موظّف عثماني يطلبه الأهالي، كما أنّها مؤرّخة في ٥ شباط/ فبراير ١٩٢٠.

٢. اعتداءات البريطانيين

في الوثيقة الموقّعة من قبل والي ديار بكر، رقم (٧)[١١] والمؤرخة بـ ٢٠ تشرين أول/ أكتوبر ١٩١٩، ورد تقرير مطوّل من ديار بكر ملخّص بالنقاط التالية:

(١) يقوم الحاكم البريطاني السياسي للموصل بتحريض الحس الإسلامي والشعور القومي كالتهديد بإعطاء النساء المسلمات للأرمن والإفساد بين الناس وأنّ هذا التعرّض هو يزداد يومًا بعد الآخر وصبر الناس ينتهي.

(٢) نتاج هذه الأعمال حصلت هجمات وقومات ["قيام ايتمك" في السطر الرابع] على البريطانيين من قبل عشائر العمادية وكويان وميران وباطوان وهاجموا بالخناجر وجرحوا خمسة عشر جندي بريطانيّ. كما ثارت عشائر دهوك وعقرة وزيبار.

(٣) هذه الأخبار ترد كل من متصرفية ماردين وولاية ديار بكر وكذلك قضاء جزيرة ابن عمر.

(٤) لابد من "قومة/ هَبّة" مدعومة بمشاعر الدين موحّدة للتخلّص من الحاكم السياسي البريطاني (لجمن) في الموصل[السطر الثاني عشر في الوثيقة]، وكانت أيامه الأخيرة بالفعل في هذا الشهر[١٢].

٣. الاشتباك مع قوات الإنكليز

كذلك من ولاية ديار بكر تردُ الوثيقة رقم (٨)[١٣] بتاريخ ٢٧ كانون ثاني/ يناير ١٩٢٠ ذات المضمون الوارد في البند الأول (**النداءات من الأهالي**) إلا أنّه ورد فيه ليس خروج البريطانيين من الزور وأقضية الموصل (دهوك، عمادية، عقرة وزيبار) فقط، ولكن بـ"طرد" البريطانيين من دير الزور، وأن هذا البلاغ مأخوذ من مكاتيب من قبل الأشراف والوجهاء ومعهم شيخ شمّر في المنطقة "مشعل بك" كما أن هذه الوثيقة موقّعة من وكيل والي ديار بكر.

وهنا الوثيقة رقم (٩)[١٤] بتاريخ ٩ كانون ثاني/ يناير ١٩٢٠ موقّعة من وكيل ولاية بتليس مضمونها بأن عشيرة زيان، الكائنة في محيط نواحي ["ناحية" كمركز إداري] الداودية وزيبار من ولاية الموصل، حاربت الإنكليز ونتيجة لذلك فقد أخلوا المنطقة بعد قتل ما نحوه ٤٠٠ من البريطانيين واغتنام مائة وعشرين بغلًا. كما أنّها مروّسة بتوجيهها للصدارة العظمى ووزارة الحربية، وهي موقّعة من قبل والي بتليس.

المبحث الثالث: نحو تقييم عام ورسم التصوّر التركي لثورة العشرين في المنطقة

المطلب الأول: تكوين الوعي بالثورة في الذاكرة العراقية

تماهيًا مع الحالة الثورية التي خلعت السلطان عبد الحميد الثاني (١٨٧٦ – ١٩٠٩)، كثورة من البيروقراطية المدنية التي صنعها السلطان محمود الثاني (١٨٠٨ – ١٨٣٩)، أو لنقل استكمل صناعتها من بعد سليم الثالث (١٧٨٩ – ١٨٠٧)، كثورة من البيروقراطية المدنية المطعّمة باللون العسكريّ، كانت قد اندلعت سلسلة من الثورات في المنطقة، لم تبدأ فقط من البلقان، ولم تنتهي على أعتاب اليمن والسودان، فقد كان لهذا الحس الثوريّ صدىً سلبيًّا [فوبيا ما؟] على الحكومة في إستانبول بشكل طبيعي.

كانت آخر تلك الثورات في الأناضول هي الثورة الكمالية والتي شكّلت عبئًا آخرًا فوق حكومة إستانبول غير ما على كاهلها من تركات حكومة الاتحاديين الهاربة، والتي حمّلت حكومة السلطان العثماني نتائج الحرب العالمية الأولى.

كل هذا أنتج شكل حكومة إستانبول التي يحاول الباحث قراءة، من خلال وثائق أرشيفها، ما حصل في العراق قبل مائة عام من الثورة على الحاكم البريطاني للعراق، الذي أعمل فيها كافة أشكال الظلم والعدوان.

يعني إنّ هذا المطلب يبحث في ماهية جواب تساؤل كيف كان تكوّن الوعي بثورة العشرين في الذاكرة العراقية من خلال الوثائق الأرشيفية، كيف كان هذا التكوّن في ظل الفوضى المعيشة في الأناضول مع العديد من الظروف المعقّدة التي، هي الأخرى، تقوم بتكوين شكل آخر من السيادة في مناطق منابع دجلة والفرات على الطرف الآخر الشمالي من العراق.

يمكن القول إن صدى ثورة العشرين العراقية، أو هيئة (القومة) التي تمّ التعبير عنها بكلمة "القيامة" أو "القيام" في الوثائق كما ظهر أعلاه، كان له هيئةٌ معلومة وذاتٌ محسوسة لدى العراقيين كما يُقرأ من الوثائق، فعلى صعيد الحديث عن وثائق الأرشيف وضمن فترة مبكرة من عام ١٩١٩ وحتى الشهرين الأوليين من عام ١٩٢٠ تبيّن بالفعل إنّ هنالك حسّ بالظلم وشعور بوجود التخلص منه، واكتشاف وثيقة تنقل مطالب الأهالي بخروج الحاكم السياسي البريطاني من الموصل، الكولونيل لجمن[١٥]، نتاج أعماله الطاغية هو أمر في الحقيقة يجعل العراقيين في موقف واضح من الثورة التي يقومون بها، بالخصوص وهو قد خرج في تلك الفترة، شهر أكتوبر من عام ١٩١٩ ليُقتل في النهاية على يد الشيخ الضاري في العام المقبل (آب/ أغسطس ١٩٢٠)[١٦].

مع ذلك كانت وثائق الأرشيف قد أظهرت أن الأهالي لديهم نوع من الوحدة في مواجهة هذا الخطر الذي يأتي على إنهاك حياتهم وموارد عيشهم، وأن الطائفية أمر ليس من أصول المجتمع العراقي، كما تبيّن من الوثيقة التي تكشف دور الشيخ ميرزا تقيّ الشيرازي، وأنّه لا بد من وجود مثل هذه الوحدة في العمل المشترك بين الأطراف كافّة للتخلص من القوى الغريبة الخارجية عن هذا المجتمع، مع التأكيد أنها مجرد إشارة تحتاج لتعميق البحث بكل تأكيد.

كانت وثائق الأرشيف المعثور عليها قد تناولت الفترة من ٢٠ تشرين أول/ أكتوبر ١٩١٩ وحتى ٢٦ شباط/ فبراير ١٩٢٠ ببيان ممهدات الثورة والحال العام للعراق، وعلى وجه الخصوص شماله؛ للأسباب المذكورة آنفًا من كون المؤسسات العثمانية في شرق الأناضول هي التي كانت تراقب الوضع، وتصلها أي مراسلات من تلك المنطقة الأقرب لها من شمال العراق.

كانت هذه الوثائق قد شملت كافّة أركان بناء الوعي بالثورة من بدء اعتداء القوّات البريطانية عليها، مرورًا باشتباك الأهالي بدفاعهم عن حقوقهم، وليس انتهاءً بطلب الدعم ومراسلات نداء الأهالي للقريب العثماني نتاجًا لما وقع عليهم من ظروف صعبة، وأنّه وإن لم يكن هنالك قيادة عامّة موحّدة للثورة في

العراق، ولكن ثمة نوع من الاتفاق بين الزعامات العشائرية ظهرت في ذكر الشيخ ميرزا مع أحد أبناء زعامات الضاري منصور أفندي في وثيقة واحدة[١٧].

المطلب الثاني: العلاقات التركية العراقية الناشئة

في هذا المطلب أسعى لتقديم صورة الثورة في البيئة الإقليمية وكونها جزءًا لا يتجزّأ من المنطقة، وعلى وجه الخصوص الحديث حول تشكل نوع من الوطنية الأوليّة، وشكل علاقة الثورة مع الجوار، أي طبيعة وعي القائمين على الثورة بروح الثورة ودورها في تشكيل العراق الحديث[١٨].

لو أردنا مناقشة تعامل الحكومة العثمانية مع الثورة في العراق، فيجب أن نقرر أنّها كانت على علم بها، ولا يمكن أن تكون جاهلة لما وردها من وثائق الأرشيف عبر الولايات الشرقية، إلى وزارتي الحربية والداخلية، وحتى مجلس الوكلاء، بل وصدور قرار، ولو بشكل نظريّ، في اتخاذ أي إجراءات مناسبة مع الثورة.

تبيّن في إقليم شمال العراق الدعوة لإعادة الحكم العثماني فيها، على الأقل هذا يدل على نوع من عدم تشكّل الوعي الوطني الكامل والشامل، في المراحل الأولى للثورة، ويبدو مع ازدياد عدم تواجد أي فرصة من أجل رجوع هذا الحكم الذي زال وجوده مع الحرب العالمية الأولى.

يجدر لفت الانتباه هنا إلى أن مضمون الوثيقتين (٤) و(٥)، كان موجّهًا إلى مصطفى كمال، من قبل الزعيم الشيعي الشيخ ميرزا الشيرازي، ولكن يجب أن لا ننسى أن هذا المضمون ورد في وثائق الأرشيف، يعني أنّه وصل لمسامع السلطان وحكومته، ووقتها كانت العلاقة بين مصطفى كمال باشا والحكومة العثمانية مضّطربة، لذلك يجعلنا نتساءل عن وعي قادة ثورة العشرين حول هذا الخلاف، وعمل المزيد من الاستقصاء لتكشيفه، كذا ورأي الحكومة العثمانية في انجذاب العراقيين، وغيرهم بطبيعة الحال، نحو شخصية مصطفى كمال، والأهم من ذلك الكيفية التي وصلت فيها رسالة، موجّهة إلى مصطفى كمال، إلى أعتاب الحكومة العثمانية، وهل بالفعل وصلت قبلًا إلى مصطفى كمال، وما هو موقفه منها، هذا يبقى رهين الحلقات المفقودة في الأرشيف، ومشاكل الأرشيف الفنيّة التي لم تُظهر لنا الأجوبة على مثل هذه الأسئلة.

كذلك اتّضح أن الثوّار لم يكن لديهم جهل بظروف الطرف التركي الصعبة، فكانوا يحددون مطالبهم بالنسبة لعودة السلطة العثمانية، في حال لم تستطع العودة فإن تقديم العون والمساعدة، بمجموعة من الموظّفين في المواطن التي انسحب منها البريطانيين، أو حتّى بموظّف واحد كان كافيًا بالنسبة لهم، هذا قد يشي بنوع من حالة البحث عن الذات، وهو كذلك لا يغلق الباب أمام المدد، بالأخص من "الصديق التركيّ" –إن صحّ التعبير– القديم قبالة خطر المستعمر الذي أذاقهم الويلات.

ووجود القرارات المختلفة من الحكومة العثمانية المتمثّلة في الوثائق، ووصول رسائل أهالي ثورة العشرين إلى منتهاها بوجود التوقيعات من المسؤولين كالوزراء، بل وحتى وصول مثل هذه الرسائل إلى مجلس الوكلاء يدلّ على جدّية الحكومة العثمانية في النظر إلى مثل هذه القضية، وعدم الاكتفاء فقط من مناقشة مخرجات مجلس العموم البريطاني، وكذلك مختلف المجالس التي أقامها الحلفاء في أوروبا حول الشرق الأوسط "العثمانيّ"، ولكنّ المانع كان بالفعل ماديًّا من أن يكون أي تدخّل قائم من الحكومة.

يقابل ذلك وجود أثر واضح من الثورة الكمالية على الثورة العراقيّة، مع الفارق المشهود في إمكانيّات كل منهما، بحيث كانت قيادة الأناضول واضحة تحت اسم مصطفى كمال، بينما لم يكن هنالك مثل هذه الطبيعة في العراق، وهذا ما صنع رسائل المخاطبات نحو تركيا، مع عدم إغفال العديد منها مما أرسل للمحيط غير التركيّ، ولكن على سبيل الحصر؛ لغاية تكشيف القضيّة كان الحديث عن النظر في أنّ أهالي العراق قد نالهم أَثَارةٌ مما يحصل في الأناضول، بالأخص أن انطلاق الثورة في عام ١٩٢٠ كان قبله بعدة أشهر فقط إعلان مصطفى كمال انطلاقه في سبيل تحرير الأناضول من القوى المختلفة، ويظهر ذلك من خلال تحرّكات أهل العراق المبكرة في المقدّمة التاريخية أعلاه مع مجموعة الوثائق كذلك.

لذلك فإنه نتيجة لهذه الظروف التاريخية المعقدة، بأن حكومة إستانبول قد وقعت تحت احتلال قوات الحلفاء، ووقّعت في خضم أحداث ثورة العشرين، معاهدة سيفر الصارمة من جهة، ومن أخرى ولوج الحركة القومية بقيادة مصطفى كمال مجريات أمور إنشاء بذور الدولة الحديثة، من خلال الأحداث الزخمة التي مرّت بها الحركة الكمالية، فإنّه ليس للعراقيين ذلك المدد الممكن من أي من الطرفين، فلم يكن وقتها للعراقيين، سوى التحرّك نحو تدمير الظلم الواقع عليهم، أو الانتحار الذاتي لهم، فانفجرت أحداث الثورة بشكل ملحوظ نتاج الضغط الداخلي من قبل البريطانيين، ونتاج عدم إمكانية تلقّي المساعدات الخارجية في سبيل دعم حراكهم.

الخاتمة

١. بيان وجود حراك حقيقي ومحدود في العراق على سائر الشرائح والتجمعات العرقية الكبيرة، وإلحاقهم الهزائم بالإنكليز، وبالطبع وصول ذلك لحكومة إستنبول.

٢. الاضطراب السابق لأحداث ثورة العشرين قد وصل لمسامع حكومة الدولة العثمانية، ولكن دونما استطاعة الأخيرة تقديم أي مساعدة أو حتى ردّ معين.

٣. استمرار النفوذ المعنوي للعثمانيين كان حقيقة، تُبين بشكل رئيسي أولوية نزعة طلب النجدة المقدّمة على أي تكوين وطنيّ، على الأقل في بداية ثورة العشرين حتى بدء لقاءات زعامات العراق بالنظام الدوليّ قبيل تكوين الحكومة العراقية، وهنا كانت العلاقة مع حكومة إستانبول.

٤. التأكيد على عدم ملاحظة وجود فتنة داخلية بين القبائل والعشائر بالقدر الذي توجد فيه مناوشات بينها وبين القوات الإنكليزية على الأقل مما يظهر في الوثائق.

٥. استحالة إعادة الوضع إلى حالته ما قبل الحرب العالمية الأولى، من كلا الجانبين؛ الجانب العراقي بضعف حالة العراق وعدم وجود صراع متكافئ بين الإنكليز والعراقيين، أو من الجانب التركي بطرفيه؛ العثماني لكون حكومة إستنبول قد وقعت في شباك هدنة موندروس. وهذا ينتج لنا بداية تشكل بذور الوعي الوطني أو القومي في كل من الإقليمين العراقي والتركي.

٦. يتّضح أنّ ثورة العشرين كانت قد ابتدأت وفق وثائق الأرشيف بشكل ملحوظ نواحي عام ١٩١٩ منذ أن كان هنالك رغبة واضحة في التخلّص من حاكم الموصل السياسي، الكولونيل لجمن.

٧. ينبغي تعميق علاقة المؤرخ بالوثائق الكثيرة العدد في الأرشيف العثماني بمختلف أنواعها في المجال البحثيّ العربي، ذلك كما يقول المؤرخ العراقي كمال مظهر أنّه لم يظهر بحث يبين ثورة العشرين بشكل شامل من الأدبيات التركية، وينسحب هذا الأمر بالفعل على المجال العربي لكونه لا ينفصل عن الحقبة العثمانية.

٨. على صعيد موازٍ لا يمكن قراءة ثورة العشرين بمعزل عن الأدبيات المحليّة العربية، لما لها من قيمة ذاتية في تكشيف هذا الحدث الجلل من تاريخ العراق الحديث.

٩. لابد من استدامة العمل البحث الأرشيفي، وبالخصوص العثماني، وعدم توقّفها لما يشوب هذا الأرشيف من نقص يستدام تكميله بالمواد الأرشيفية العالمية وغيرها من الأدبيات غير الأرشيفية.

١٠. لا بد من التأكيد أن هذا المقال هو مجرد نقطة بداية وإلماح يحتاج لمزيد من النقد والتعميق، وليس هو سوى جواب أولي على عنوان هذا المقال المتسائل عن الذي يخبرنا به الأرشيف العثماني –الفقير في محتوى ثورة العشرين– حول هذه الثورة وإرهاصاتها؛ وأننا بحاجة للتعمق في كلا المصادر المحلية المجتمعية وتلك المصادر الأولية غير الإقليمية، أي غير العربية والعثمانية حصرًا.

كان هنالك طرح مختلف لثورة العشرين لدى كلٍّ من الوثائق المقدمة، ولعل هذا ليس فقط يبين شكل نظر كل من الدولة العثمانية وحكومة إستانبول لهذا الحدث، ولكن أيضًا يساهم في طرحه من وجهات نظر متعددة، ووضع الثورة في سياق المنطقة السياسي الشامل، فكان الجانب السياسي للثورة قد ظهر مع أحداث سوريا ومصر لو أردنا النظر بشكل موسّع لثورة العشرين، كما أن مراقبة هذه الثورة لم يخفى عن كثبِ أعينِ الحكومة العثمانية، وعلى أعلى مستويات الدولة كالوزارات ومجلس الوكلاء.

ملحق وثائق الأرشيف العثماني

رقم الوثيقة في البحث	رقمها في الأرشيف العثماني
١	BEO_004614_346039_003_001
٢	BEO_004614_346039_004_001
٣	DH_SFR__00107_00037_001_001
٤	HR_SYS__02464_00006_001
٥	HR_SYS__02464_00006_003
٦	MV__00218_00046_001_001
٧	DH_KMS__00050_3_00010_004
٨	DH_KMS__00057_2_00043_019
٩	DH_KMS__00057_2_00043_003

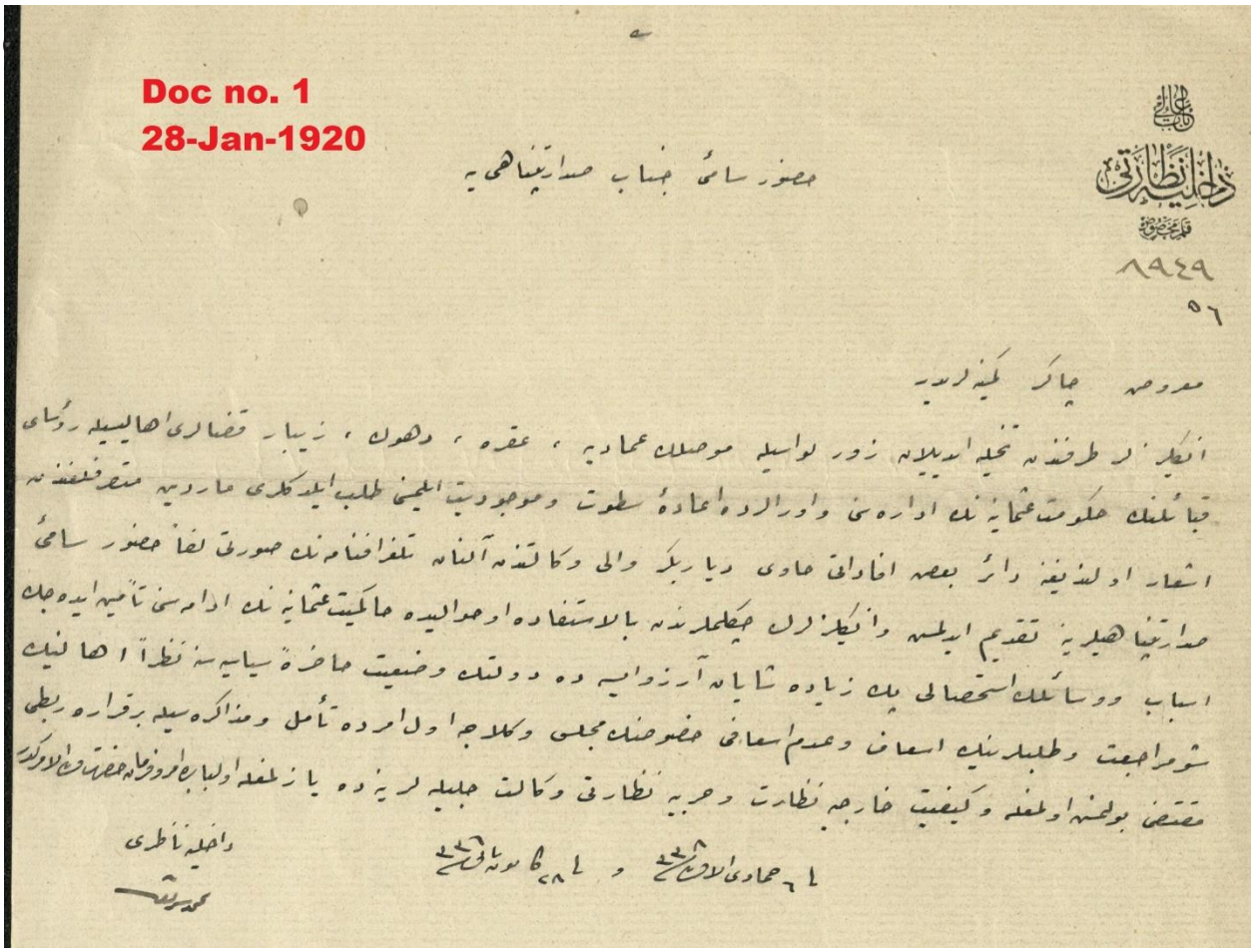
Doc no. 1
28-Jan-1920

ترجمة الوثيقة الأولى:

هو/ به [بسم الله الرحمن الرحيم]

الباب العالي؛ نظارة الداخلية؛ قلم مخصوص؛ ٥٦؛٨٩٤٩

إلى حضرة ملجأ الصدارة السامية

معروض عبدكم الذليل

قُدّم من طرف وكيل والي ولاية ديار بكر مكتوب تلغراف إلى حضرة ملجأ الصدارة العظمى [الحكومة العثمانية] السامية مرفقًا وصله من جهة متصرفية ماردين مفاده إرسال الأهالي وزعماء القبائل في أقضية العمادية وعقرة ودهوك و زيبار من [ولاية] الموصل مع لواء [دير] الزور التي أخلاها الإنكليز مؤخرًا طلبات يرجون فيها الحكومة العثمانية بإعادة إدارتها وسيادتها وسطوتها. ولكن رغم أن الاستفادة من وضع انسحاب الإنكليز من تلك المناطق كي يتم تأمين كافة أشكال السبل والوسائط لملىء الفراغ الناجم بإدامة السيادة العثمانية مجددًا، إلا أنه بالنظر إلى حالة الدولة السياسية المعيشة [الصعبة]، فإنه ينبغي ربط مسألة القيام بإسعاف طلبات الأهالي وزعماء القبائل من عدمها بقرار مجلس الوكلاء [الوزراء] والقيام بمناقشه ودراسته ليتم التحرك بموجبه في نهاية المطاف، وعليه الكتابة لكل من نظارات [وزارات] الخارجية والحربية الجليلتين، ليبق الأمر والحكم لحضرة من له الأمر في نهاية المطاف.

في ٦ جمادى الأولى ١٣٣٨ و في ٢٨ كانون الثاني ١٣٣٦ [٢٧ كانون الثاني/ يناير ١٩٢٠]

ناظر الداخلية/العبد محمد شريف

College o

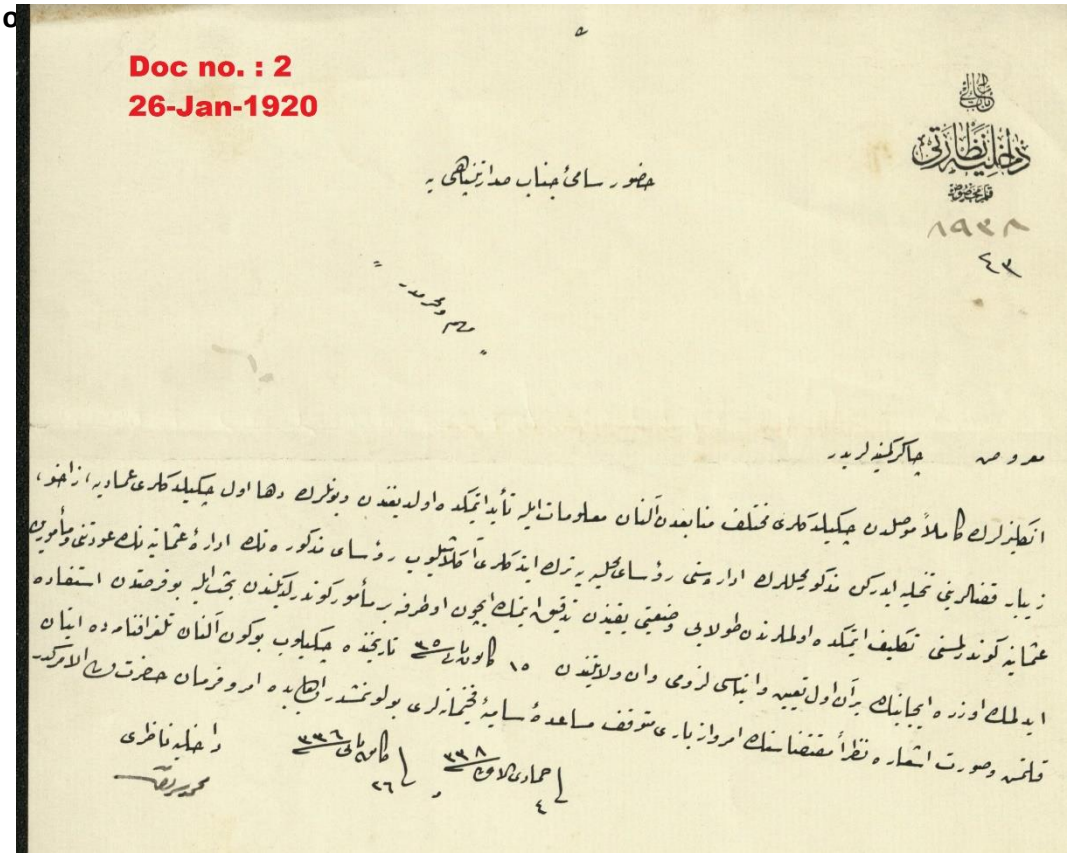
Doc no. : 2
26-Jan-1920

ترجمة الوثيقة الثانية:

هو/ به [بسم الله الرحمن الرحيم]

الباب العالي؛ نظارة الداخلية؛ قلم مخصوص؛ ٨٩٣٨؛٤٣

إلى حضرة ملجأ الصدارة السامية

–مهم وسرّي–

معروض عبدكم الذليل

وصل من ولاية وان مكتوب تلغرافيّ أُصدر بتاريخ ١٥ كانون الثاني ١٣٣٥ [١٥ كانون الثاني/ يناير ١٩١٩] أكّد معلومات من مصادر مختلفة، تُثبت انسحاب الإنكليز من كامل [ولاية] الموصل، كما فُهم أنهم تركوا إدارة أقضية العمادية وزاخو وزيبار للزعماء المحليين، وعليه أرسل الأخيرين جمع من الطلبات للإدارة العثمانية مُطالبين بإعادة سيادتها، لذلك ينبغي إرسال موظف من طرفنا بغية التدقيق في هذه الحالة ودراسة فرصة الاستفادة من هذا الانسحاب والفراغ الناجم عنه بأسرع وقت ممكن. مع العلم بأن تقرير صيغة هذا الأمر متوقفة على الإذن السامي لحضرته [الصدر الأعظم/ رئيس الحكومة] ليبقى الأمر والحكم لحضرة من له البتّ في الأمر.

في ٤ جمادى الأولى ١٣٣٨ وفي ٢٦ كانون الثاني ١٣٣٦ [٢٦ كانون الثاني/ يناير ١٩٢٠]

ناظر الداخلية/العبد محمد شريف

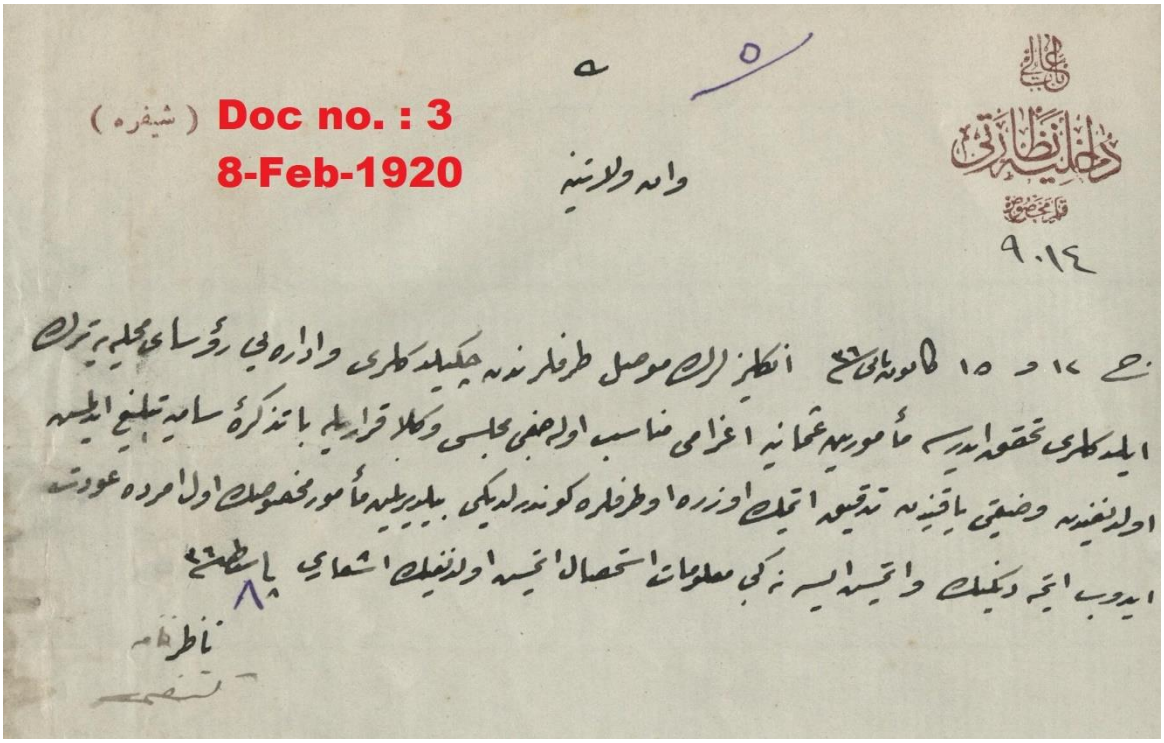

ترجمة الوثيقة الثالثة:

هو/ به [بسم الله الرحمن الرحيم]

الباب العالي؛ نظارة الداخلية؛ قلم مخصوص؛ ٩٠١٤ شيفرة

إلى ولاية وان

ج. [جواب تلغرافي]: هذا إشعار مفاده أنّه لو تحقق فعلًا ترك الإنكليز نواحي الموصل وانسحابهم منها وتركهم إدارتها للزعماء المحليين، فقد تم إبلاغ مجلس الوكلاء [الوزراء] أنه قد يكون مناسبًا إرسال جمع من الموظفين العثمانيين عبر مذكرة سامية [من الصدر الأعظم]؛ وذلك من أجل التدقيق في الحال عن قُرب بعد القيام ببعث موظف ليتحقق من الوضع المعيش في تلك النواحي بحيث يتم التحرك بعد رجوعه لجمع المعلومات اللازمة حوله.

في ٨ شباط ١٣٣٦ [٨ شباط/ فبراير ١٩٢٠]

ناظر [الداخلية]

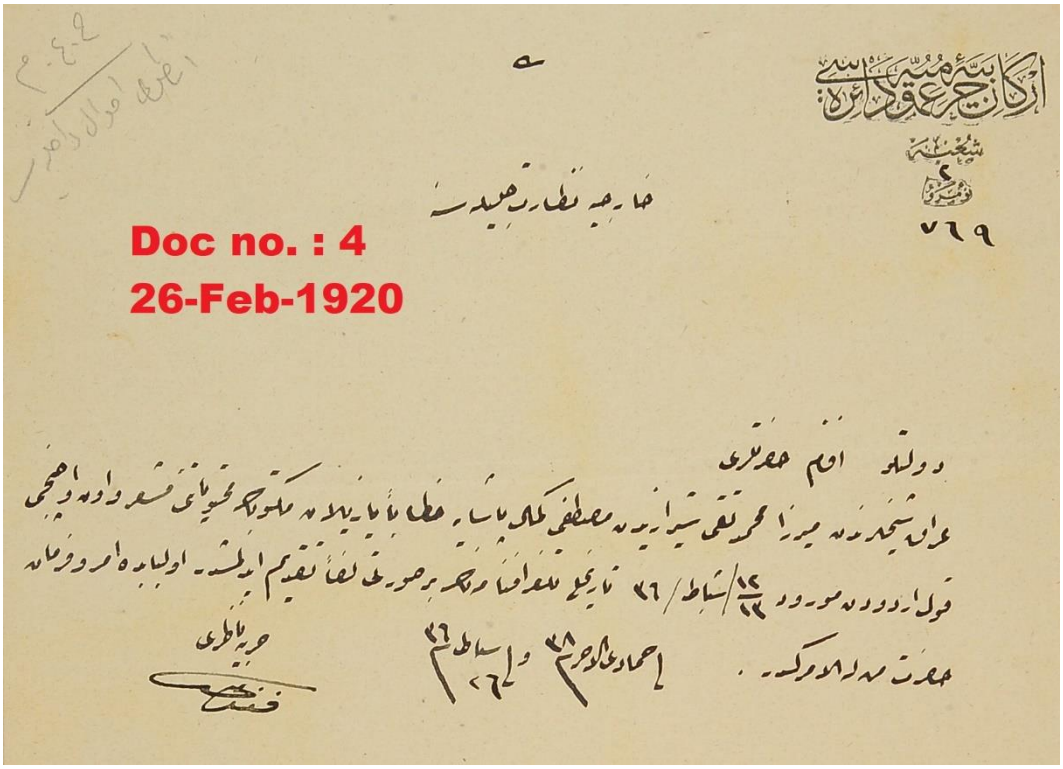

ترجمة الوثيقة الرابعة:

هو/ به [بسم الله الرحمن الرحيم]

دائرة أركان الحرب العامّة؛ الشعبة: ٢؛ رقم: ٧٦٩

إلى نظارة الخارجية الجليلة

حضرة سيدي صاحب الدولة

يُرجى النظر في مضمون المكتوب المُدوّن من الميرزا محمد تقي الشيرازي أحد مشايخ العراق الذي يخاطب فيه مصطفى كمال باشا [أتاتورك]، الوارد إلى رئاسة الجيش الثالث عشر بتاريخ ١٢–١٣ شباط ١٣٣٦ [١٢–١٣ شباط/ فبراير ١٩٢٠] والمقدم لكم مُرفقًا ليبقى الحكم والأمر لحضرة من له الأمر.

في [٦] جمادى الآخر ١٣٣٨ وفي ٢٦ شباط ١٣٣٦ [٢٦ شباط/ فبراير ١٩٢٠]

ناظر الحربية

توقيع مصطفى فوزي

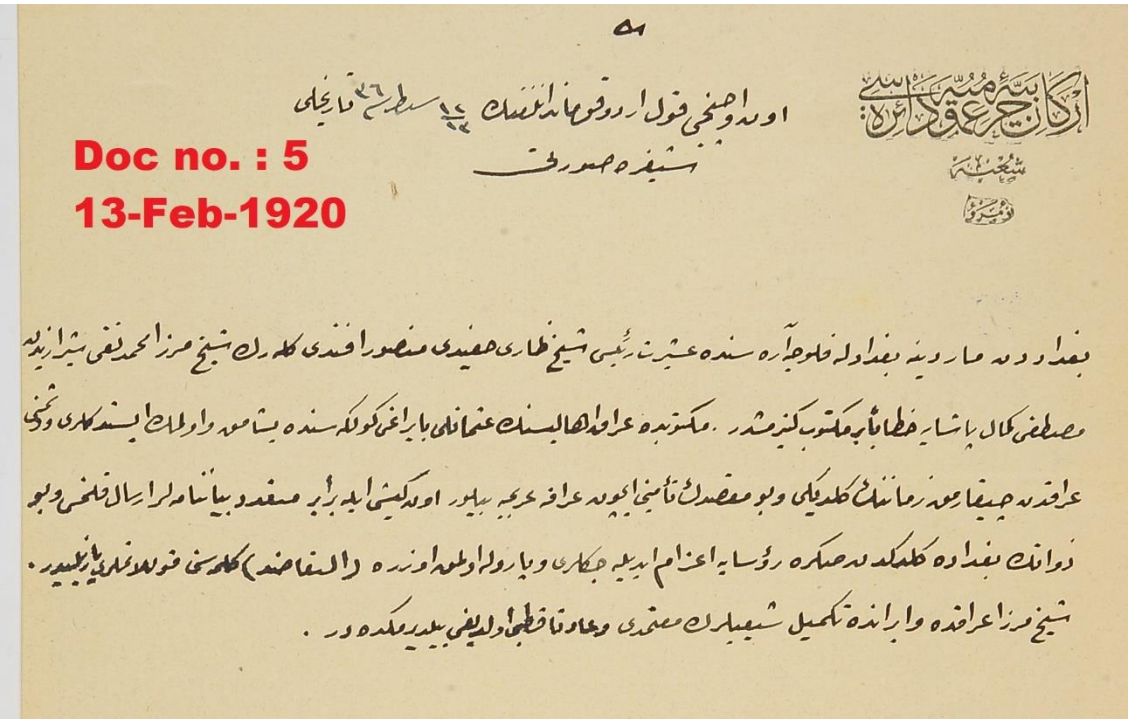

ترجمة الوثيقة الخامسة:

هو/ به [بسم الله الرحمن الرحيم]

دائرة أركان الحرب العامّة؛ الشعبة:٢؛ رقم: --

نسخة شيفرة التلغراف الواصلة من قيادة الجيش الثالث عشر بتاريخ ١٢-١٣ شباط ١٣٣٦ [١٢-١٣ شباط/ فبراير ١٩٢٠]

وصل من بغداد إلى ماردين منصور أفندي حفيد زعيم العشيرة القاطنة ما بين بغداد والفلوجة الشيخ الضاري جالبًا معه مكتوبًا يُخاطَب فيه مصطفى كمال باشا من طرف الشيخ ميرزا محمد تقي الدين الشيرازي. إذ يرد في هذا المكتوب أن أهل العراق يريدون البقاء تحت الراية العثمانية والحياة في ظلّها والموت في سبيلها وأن زمان طرد المحتلّ من العراق قد حان، ومن أجل تأمين هذا المقصد ينبغي إرسال عشرة أشخاص عارفين باللغة العربية مع جمع من المنشورات بغية توزيعها إلى الأهالي، بحيث بعد وصول أولئك الأشخاص [الموظفين الرسميين] سيلتقون بزعماء [القبائل] على سبيل تحميلهم كلمة السر المعتمدة وهي (التعاضد). مع العلم بأن الشيخ ميرزا يُعدّ من الشيوخ الآمرين الناهين في كافة مناطق العراق وإيران الشيعية، بل يمكن اعتباره قطبهم الذي يلتفون حوله

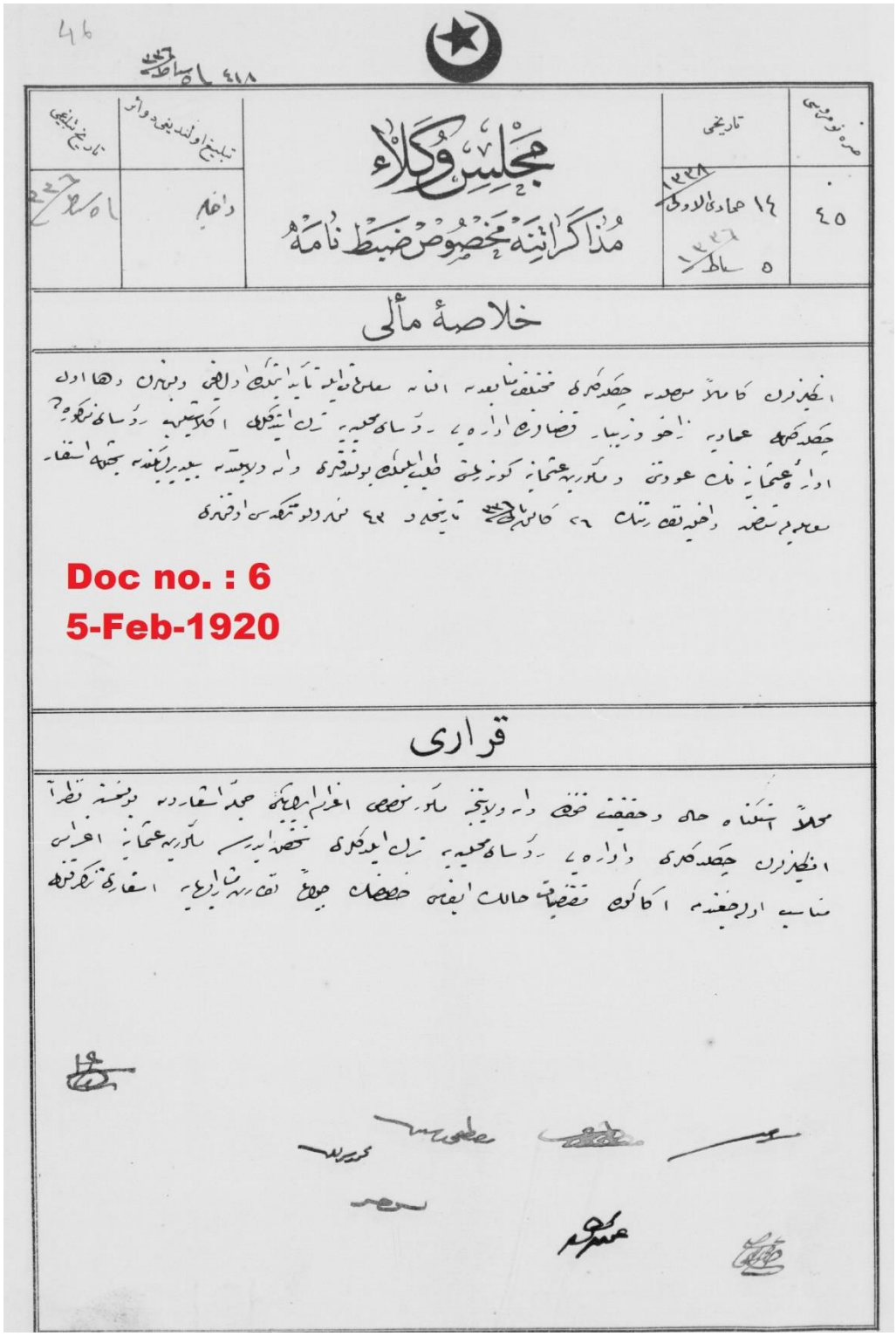

46

٤١٨ ١٥ ساط ١٣٣٦

نمرہ نوٹ بہی	تاریخی	مجلس وکلاء	تبلیغ اولنیجق وائر	تاریخ تبلیغی
٤٥	١٤ جمادی الاولی ١٣٣٨ / ٥ ساط ١٣٣٦	مذاکراتنہ مخصوص ضبط نامہ	داخلہ	١٥/٢/٢٣

خلاصۂ مألی

انجذرن کاملا سعدہ حصدکرہ مختلف مناسبتہ الناسہ سعادتلو تأیید اتحاد دافع دشمن دھا اول حصدکرہ عمادیہ ناحیہ وزیاد قضاسی اداره ٧ دساکی جمیعیہ تزل ایتدکلری اکدیشیہ دساکی نکوه اداء عثمانیہ نام عودتی دساکریہ عثمانیہ کونریلن طیب ایلمک بولندقلری دائر دیکدہ بیدیریلمدہ بحثله اسقاط سعدوم تصدہ داخلیہ نظارتلرنک ٢٦ کانون ثانی تاریخلی ٤٢ نمرولو تحکمہ سی اولدقدن

Doc no. : 6
5-Feb-1920

قراری

محلا بشکناه حاکم وحقیقتہ ضبط دائر ویلایتجہ ساکر نقصان اغراضلریکن حصدکرہ بولنمسنہ نظرا انجذرن حصدکرہ داره ٧ دساکی جمیعیہ تزل ایدکلری تخصیصاتدن ساکریہ عثمانیہ اعضاسی مناسب اولدیغندہ اکثریت تقضیاتہ حالت ایلہ ضبطنامہ مبنی تقدیم قرار اسقاط تکلیفنہ

ترجمة الوثيقة السادسة:

مجلس الوكلاء [الوزراء]

مضبطة مخصصّة لإصدار القرارات ومناقشتها

بتاريخ: ٥ شباط ١٣٣٦ [٥ شباط/ فبراير ١٩٢٠]

خلاصة الأمر

وردنا من ولاية وان أنّه تم التأكد من المعلومات التي تفيد بانسحاب الإنكليز من كامل مناطق [ولاية] الموصل، والتي وردت من مصادر مختلفة. والتي يُفهم منها أن الإنكليز تركوا إدارة هذه المناطق للزعماء المحليين في أقضية العمادية وزاخو وزيبار، كما أن هؤلاء الزعماء المحليين يطالبون الإدارة العثمانية بعودة الموظفين العثمانيين لها. تمت قراءة المُذكرة واردة من نظارة الداخلية؛ بتاريخ ٢٦ كانون الثاني ١٣٣٦ وبرقم ٤٣

القرار

بالنظر إلى الإشعار الذي يطلب إرسال موظف مخصوص إلى ولاية وان من أجل أن يستقصي ويحقق بأحوال تلك المناطق، فإن بالفعل لو تحقق ترك الإنكليز تلك المناطق وانسحابها منها فإنّه سيكون من المناسب إرسال الموظفين الرسميين إليها، وعليه يُرجى إبلاغ النظارة المشار إليها [الداخلية] بكافة المقتضيات والأوامر اللازمة

[تواقيع ثمانية وكلاء]

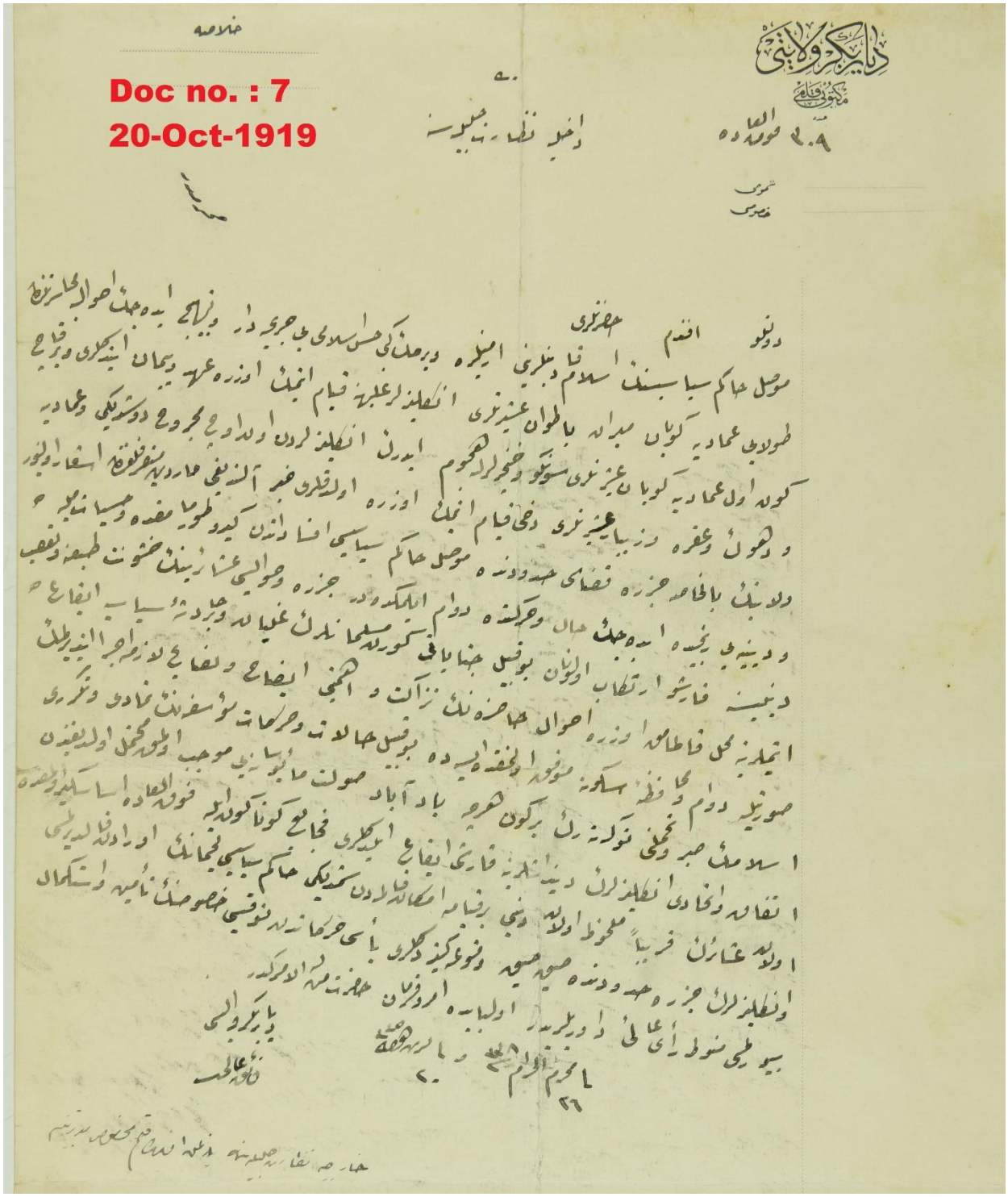

Doc no. : 7
20-Oct-1919

ترجمة الوثيقة السابعة:

هو/ به [بسم الله الرحمن الرحيم]

ولاية ديار بكر؛ القلم المخصوص؛ ٣٠٩؛ عاجل وسرّي

إلى نظارة الداخلية الجليلة

سيدي حضرة صاحب الدولة

وردنا من متصرفية ماردين اعتداء حاكم الموصل السياسي [البريطاني] على عشائر العمادية وكوبان وميران وباطوان وهددهم بأنه سيعطي نساء المسلمين للعصابات الأرمنية. ولأن هذه العشائر تمتاز بحسن الإسلام فإنهم تعاهدوا فيما بينهم على القيام والثورة ضد الإكليز؛ ولذلك هجمت عشائر كوبان قبل عدة أيام على الإنكليز وجرحوا منهم ١٣ شخص. كما أن عشائر دهوك وعقرة وزيبار هجموا كذلك على الإنكليز في أماكنهم. كما أنّ الحاكم السياسي [البريطاني] للموصل قام بتهييج المشاعر الوطنية والدينية للقبائل التي تسكن نواحي حدود قضاء جزره [جزيرة ابن عمر] وهو يستديم حاليًا عملية التحريض هذه. ولكون العشائر التي تعيش في نواحي جزره تمتاز بطبع الخشونة والتمسّك بالدين فقد قامت بالهجوم على الإنكليز. وأدّى هذا لنوع من الغليان وتفجر الحوادث السياسية المشهودة في كافة هذه الأماكن. ورغم أنه حصلت دعوات الحفاظ على الهدوء وضبط النفس عبر جمع من إجراء النصائح اللازمة في هذا السياق؛ حتى لا يتم التمادي في مثل هذه الحوادث المؤسفة وعدم تتكررها؛ إلا أن أهل الإسلام في تلك المنطقة لم يلتزموا في مثل هذه النصائح لما جرى عليهم من الظلم. فلم يحتملوا ظلمهم ثم اتفقوا فيما بينهم متحدين، وهكذا باتت المصائب والمشاكل تزداد يومًا بعد يوم بشكل مضطرد ومتضخم. لذلك، يبدو أنهم يشرعون بـ'القيام' [قومة/ثورة] دينية أدّت إلى خلع الحاكم السياسي للموصل [الكولونيل] 'لجمن'، وحصول العديد من الاشتباكات مع الإنكليز على حدود منطقة جزره. لذلك أبلغناكم أنه ينبغي الحفاظ على الأمن في تلك المناطق وأرسلنا هذا الأمر لدقة نظركم العالي، ويبقى الأمر والفرمان لصاحب الأمر في نهاية المطاف

٢٦ محرم الحرام ١٣٣٨ وفي ٢٠ تشرين أول ١٣٣٥ [٢١ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩١٩]

والي ديار بكر؛ فائق عالي

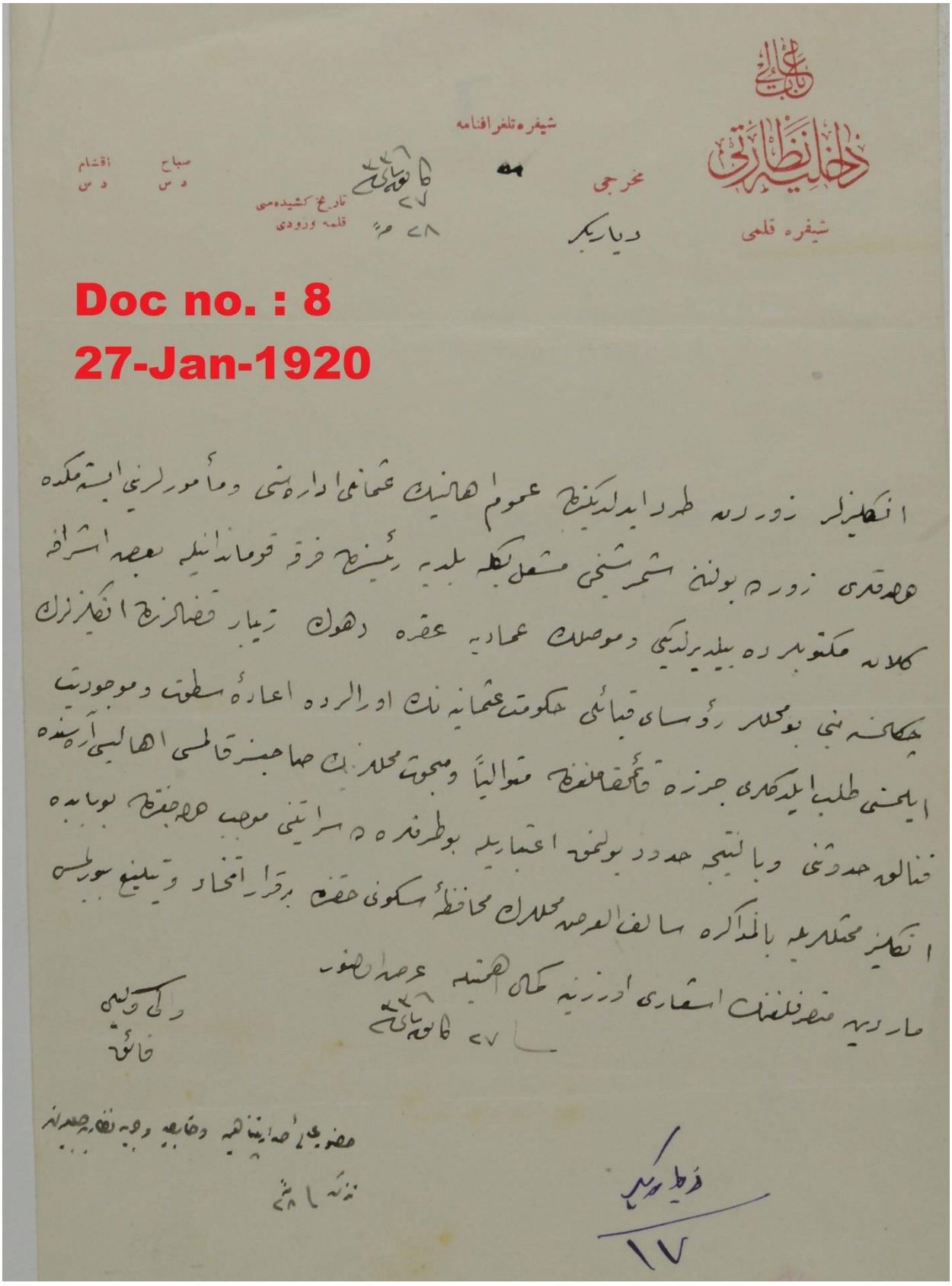

داخلیه نظارتی

شیفره تلغرافنامه

شیفره قلمی

مخرجی

دیاربکر

صباح د س

اقشام د س

تاریخ کشیده سی

قلمه ورودی

Doc no. : 8

27-Jan-1920

انکلیزلر زوریله طرد ایدلدیکنڈن عموم اهالیئ عثمانی اداره سنی ومأمورلرینی ایسته مکده
اولدقلری زوردن بولنمغله شمدیکی مشغل بکلمه بلدیه رئیسنڈن فرق قوماندانیله بعضه اشراف
کلاره مکتوبلر ده یازیلدیکی وموصلک عمادیه عقده دهوک زیارت قضاسنڈن انکلیزلر
چیقارنجه بو محلل رؤسای قبائلی حکومت عثمانیه نک اورالرده اعاده سطوت وموجودیتی
ایلمنی طلب ایلدکلری جزره قائمقامغه متوالیاً ومبعوث محللرندن صاحبزاده قاسمی اهالیسی آرزو
ایلمنی طلب ایلدکلری جزره قائمقامغه متوالیاً ومبعوث محللرندن صاحبزاده قاسمی اهالیسی آرزو
قبالوه حدوثنی وبالنتیجه حدود بولنمه اعمالیه بوطرفده دسرایتی موجب حرکت بولنمیه
انکلیز محتلریله بالمذاکره سالف العرض محللرك محافظهٔ سکونی حقنده برقرار اتحاد وتبلیغ بورلسه
عادیه متصرفلغنه استعاری اورزیه کمال اهتمام عرض اولنور

والی وکیلی
فائق

حضرتلری اصالتاً وتابعیه وجهه نظارتجه جوابنه
منتظرم

زکی بک

١٧

ترجمة الوثيقة الثامنة:

هو/ به [بسم الله الرحمن الرحيم]

الباب العالي؛ نظارة الداخلية؛ قلم الشيفرة

إلى ولاية ديار بكر

وردنا من قائمّقامية جزره .العديد من الرسائل أنّه على إثر طرد الإنكليز من مناطق [دير] الزور يبتغي فيها شيخ شمر الشيخ مشعل بك مع رئيس بلديتها وقائد فرقة تلك المنطقة أيضًا وبعض أشراف تلك المنطقة مع هموم الأهالي طلبهم العودة تحت الإدارة العثمانية مريدين جلب الموظفين الرسميين العثمانيين لمناطقهم، أضف إليه طلب عموم زعماء القبائل في أقضية [ولاية] الموصل في العمادية وعقرة ودهوك وزيبار على إثر انسحاب الإنكليز منها أن ينضموا مجددًا تحت سيادة الحكومة العثمانية وسلطتها. كما ورد أيضًا من متصرفية ماردين أنّه من أجل ألا تحصل عمليات فوضى بين الأهالي القاطنين تلك المناطق نتاج بقاء هذه المناطق بلا صاحب [فارغة السلطة]، وأيضًا من أجل ألا يؤدي ذلك إلى انتقال الفوضى إلى المناطق المحيطة بها على الحدود [العثمانية] ينبغي القيام إقامة المفاوضات مع المحتلين الإنكليز بغية الحفاظ على المناطق سالفة الذكر تحت حالة من الهدوء والسكون، وعلى إثر هذه المعروضات الواردة أبلغناكم بأهمية هذا الأمر الفائقة

في ٢٧ كانون الثاني ١٣٣٦ [٢٧ كانون الثاني/ يناير ١٩٢٠]

وكيل الوالي؛ فائق

مُذكرة إلى حضرات ملجأ الصدارة العظمى ونظارتيّ الخارجية والحربية الجليلتين

Co

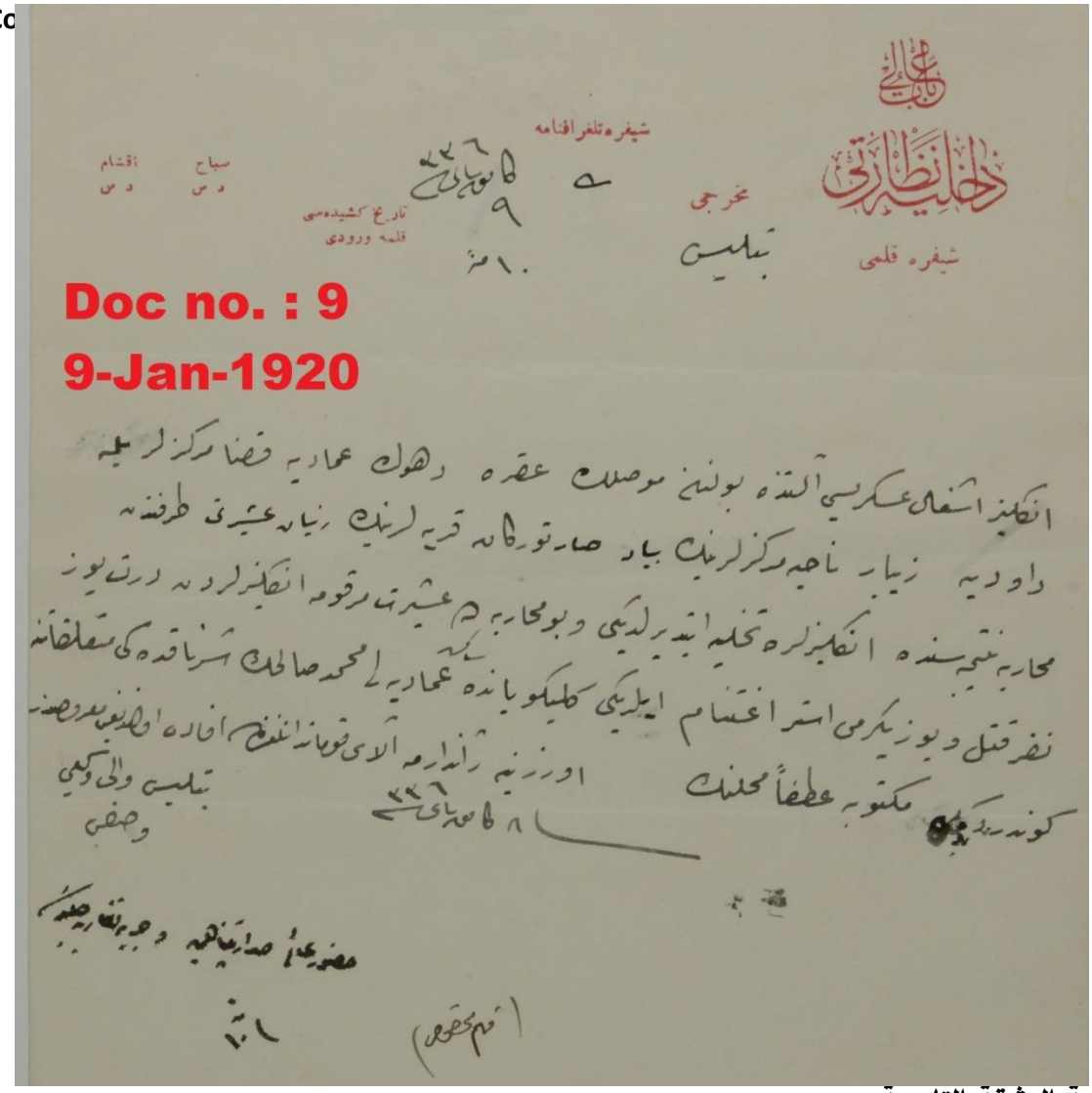

ترجمة الوثيقة التاسعة:

هو/ به [بسم الله الرحمن الرحيم]

الباب العالي؛ نظارة الداخلية؛ قلم الشيفرة

إلى ولاية تبليس

وصلنا من قيادة الجيش بريد مكتوب من محمد صالح أحد ساكني العمادية عبر منطقة 'شرناق' أنه حصلت صدامات حربية بين عشيرة 'زيان' في قرى 'صارتوركان' مع الإنكليز في المناطق التي وقعت تحت احتلالهم في [ولاية] الموصل جهة مراكز أقضية عقرة ودهوك والعمادية وفي ناحيتيّ الداودية وزيبار، وعليه ترك الإنكليز هذه المناطق، مما أدى أن العشيرة المذكورة قتلت من الإنكليز ٤٠٠ فرد، وغنمت ١٢٠ بندقية 'استر'

في ٨ كانون الثاني ١٣٣٦ [٩ كانون الثاني/ يناير ١٩٢٠]

وكيل والي بتليس؛ وصفي

مُذكرة إلى حضرات ملجأ الصدارة العظمى ونظارة الحربية الجليلة

هوامش البحث:

(١) من أجل تقييم هذا النقص في الوثائق يرجى مراجعة صاحب الاطلاع الواسع على حوليات التاريخ العثماني (كمصادر أولية) البروفيسور فريدون إميجين في شرحه له في كتابه حول التاريخ العثماني تحت عنوان:

Feridun M. Emecen, *Osmanlı İmparatorluğu'nun Kuruluş ve Yükseliş Tarihi (1300-1600)*, (İstanbul, İŞ BANKASAI, 2015), P10.

(٢) مثلًا يمكن الحديث هنا عن اكتشاف وثيقة الكولونيل لجمن، من غير أن تتواجد على محرّك بحث الأرشيف، بحيث لا يمكن ان نجد اسم هذا العَلَم في الأرشيف في الفترة المحددة تحت البحث، وقد وُجدت متضمنّة مع وثائق الاضطرابات في الأرشيف، وهذا يدل على عدم قراءة موظّفي الأرشيف كامل الأوراق [بل واستحالة قدرتهم على هذا] التي يتم وضعها في ملف واحد تحت عنوان ملخّص، مما يصعّب المهمّة على الباحث بشكل كبير.

(٣) يمكن مراجعة هذه الحالة الثورية آنذاك من خلال: كمال مظهر، "ثورة العشرين وأهميتها في ضوء أصدائها الخارجية"، **المورد**، مجلد ٢٨، عدد ٢(٢٠٠٠)، ص٣٨.

(٤) يمكن مراجعة هذين الكُتيّبين للإطلاع على المزيد من مجريات أمور مؤتمريّ أرض روم وسيواس:

Vehbi Cem Aşkun, *Sivas Kongresi*, (Sivas, Kamil Matbaası,1945); Mahmut Goloğlu, *Erzurum Kongresi; Milli Mücadele Tarihi-1*, (İstanbul, İŞ Bankası Kültür Yayınları, 2008).

(٥) BOA. HR_SYS__02464_00006_003.

تم ترقيم الوثائق بأعداد مخصوصة مقارنة مع ترقيمها الأرشيفي لسهولة الوصول لها من طرف الباحثين، وثمة جدول مقارن في ملحق الدراسة يمكن الوصول له.

(٦) BOA. HR_SYS__02464_00006_001.

(٧) BOA.BEO_004614_346039_004_001.

(٨) BOA. DH_SFR__00107_00037_001_001.

(٩) BOA.BEO_004614_346039_003_001.

(١٠) BOA. MV__00218_00046_001_001.

(١١) BOA. DH_KMS__00050_3_00010_004.

(١٢) بشأن خروج الكولونيل "لجمن" من الموصل وحول أنشطته يراجع: سعد الدين خضر، "الكولونيل لجمن في الموصل؛ حاكمًا وصحفيًّا"، **مجلة موصليات**، جامعة الموصل، العدد ٤٣ (٢٠١٣)، ص٨.

(١٣) BOA. DH_KMS__00057_2_00043_019.

(١٤) BOA. DH_KMS__00057_2_00043_003.

(١٥) من أجل المزيد حول أحوال الكولونيل لجمن في الموصل يُنظر:

Mithat Baydur & others, "*Gerard Evelyn Leachman*", *Kutsal Topraklarda Casuslar Savaşı*, (İstanbul, İrfan yayınevi, 1995), pp 99-100.

(١٦) حول تفاصيل مقتل لجمن يُنظر: علي الوردي، **لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث** (الجزء ٥)، (لندن، الوراق، ٢٠٠٧)، ص٣١.

(١٧) ولمثل هذه المواقف المتّحدة يكن قراءتها من هذا المقال: محمود عبدالله الجادر، "مواقف شيخ الشريعة الأصفهاني في ثورة العشرين"، **آداب الكوفة**، جامعة الكوفة، مجلد ١٠، عدد ٣٥ (٢٠١٨)، ص١٥٧ وما بعدها.

(١٨) يمكن التنقيب في هذا المقال ومجريات جهود البريطانيين لتأسيس الدولة في العراق الحديث بُعيد ثورة العشرين:

İsmail ve Cemile Şahin, "Birinci Dünya Savaşı sonrası İngiltere'nin Irak'ta Devlet Kurma Çabaları", *Akademik Bakış*, Cilt 8, Sayı 15 (2014), pp 112 ve 120.